

تأثير الملاءة المالية في استثمارات شركات التأمين /بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية

The effect of solvency on the investments of insurance companies/
applied research in the National Insurance Company

syaywyssyrwan@gmail.com

جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

سيروان سياري علي

awadsaad65@gmail.com

جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.م.د سعد سلمان المعيني

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان مدى تأثير الملاءة المالية المقبولة من شركة التأمين الوطنية على نشاط الاستثمار فيها، إذ يفترض البحث وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير الملاءة المالية المقبولة وبين متغير الاستثمار، واتخذ الباحث من شركة التأمين الوطنية مكاناً لاجراء البحث، كونها تعد اول شركة تأمين وطنية تم تأسيسها في خمسينيات القرن الماضي، ولديها باع طويل في ممارسة نشاط الاستثمار، وتم الاعتماد على البيانات المالية للشركة للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٩)، والتقارير السنوية الصادرة من الشركة فضلا عن السجلات ادوات لجمع المعلومات، وكان من اهم الاستنتاجات (انخفاض العائد الاستثماري على الرغم من المبالغ الكبيرة الموجهة نحو الاستثمار، إذ لا تزيد نسبة العائد الاستثماري الى اجمالي الإيرادات عن ٩%، مما يعطي مؤشر على عدم كفاءة قرارات الاستثمار المتخذة من قبل الشركة خلال سنوات عينة البحث، واعتمادها بشكل كبير على اقساط التأمين في تحقيق الإيرادات، الامر الذي قد يعرضها الى مخاطر الاعسار المالي في حال انخفاض ايراد النشاط التأميني)، ومن ابرز توصيات الباحث (تبني المؤشرات المعتمدة في البحث لتقييم الملاءة المالية ونشاط الاستثمار في شركة التأمين الوطنية وباقي الشركات العاملة قطاع التأمين العراقي).

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، قرارات الاستثمار، الملاءة المالية المقبولة

Abstract:

The research aims to demonstrate the impact of the acceptable solvency of the National Insurance Company on the investment activity in it, as the research assumes the existence of a statistically significant relationship between the acceptable solvency variable and the investment variable, and the researcher took the National Insurance Company as a place to conduct the research, as it is the first insurance company Watania was established in the fifties of the last century, and it has a long history in the practice of investment activity, and the company's financial statements for the period from (2010-2019) were relied on, and the annual reports issued by the company as well as records are tools for gathering information, and one of the most important conclusions was (low investment return What comes from investing the company's money despite the large amounts directed towards investment, as the percentage of return to total revenues does not exceed 9%, which gives an indication of the inefficiency of the investment decisions taken by the company during the years of the research sample, and the company relied heavily on Insurance premiums in achieving revenues, which may expose them to the risks of financial insolvency in the event of a decrease in the income of the insurance activity), and one of the most prominent recommendations of the researcher (adopting the indicators approved in the research to assess the Financial solvency and investment activity in the National Insurance Company and the rest of the companies operating in the Iraqi insurance sector).

Keywords: solvency, investment decisions, acceptable solvency

المقدمة :

تسعى شركات التأمين الى الحفاظ على ثقة المؤمن لهم وزيادة ارباحها عن طريق قيامها بتوظيف ملاءتها المالية في النشاط الاستثمار الذي يمثل النشاط الرئيسي الثاني لتلك الشركات، الى جانب النشاط التأميني، وتعد الملاءة المالية الركيزة الاساسية التي يقوم عليها مستقبل صناعة التأمين في جميع دول العالم، إذ انها تعد الضامن لبقاء واستمرار شركات التأمين، وتكمن اهمية الملاءة المالية في كونها توفر الحماية لحقوق المؤمن لهم عن طريق الوفاء بمستحقاتهم وقت تحقق الخطر المؤمن ضده، دون ان ننسى بأن الملاءة المالية تمثل اهم عناصر قوة المركز المالي لجميع شركات الاعمال ومنها شركات التأمين، وأن غياب الملاءة المالية يترتب عليه عدم القدرة على مواجهة المسؤوليات المترتبة بذمة شركات التأمين، اتجاه المؤمن لهم والاطراف الاخرى المتعاملة معها.

١- منهجية البحث

١-١-١ - **مشكلة البحث:** تلعب قرارات الاستثمار في شركات التأمين دور مهم في تحديد نتائج نشاط الشركة كون الاستثمار يمثل الركيزة الثانية التي يقوم عليها النشاط التأميني، وأن عدم امتلاك الشركة سياسة استثمارية كفؤة يمثل مشكلة يجب التحرك لمعالجتها، إذ إن العوائد التي تتحقق من الاستثمار تُعد مصدر ايراد اساسي لتلك الشركات، يستخدم في تغطية خسائر العمليات التأمينية في بعض الاحيان عندما تعجز الاقساط المستلمة عن الوفاء بالتزامات شركات التأمين، وجاء البحث في محاولة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية والقرارات الاستثمارية المتخذة في شركة التأمين الوطنية، لذا فأن مشكلة البحث تتمثل بالتساؤلين:

هل هناك علاقة ارتباط بين الملاءة المالية المقبولة من شركات التأمين وبين قرارات الاستثمار؟

ما هو تأثير الملاءة المالية المقبولة على تلك الاستثمارات ؟

١-٢-١ - **أهمية البحث:** يتجسد أهمية البحث بدراسة وبيان اثر الملاءة المالية في القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل شركة التأمين الوطنية، ، نظراً للدور الكبير الذي تؤديه عوائد الاستثمارات لمصلحة شركات التأمين بشكل عام والمؤمن لهم بشكل خاص، فضلا عن اثر توظيف اموال شركات التأمين في تنشيط عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل في المجتمع .

١-٣- أهداف البحث

١. بيان مفهوم الملاءة المالية المقبولة من شركات التأمين.

٢. تحديد طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية المقبولة من شركات التأمين واستثماراتها.

٣. بيان مدى تأثير الملاءة المالية المقبولة في استثمارات شركات التأمين.

١-٤- فرضيات البحث : ينطلق البحث من الفرضيات الآتية :

١. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الملاءة المالية المقبولة وبين مؤشر تطور مبالغ الاستثمار .

٢. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الملاءة المالية المقبولة وبين مؤشر العائد على الاستثمار .

٣. هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للملاءة المالية المقبولة في مؤشر تطور مبالغ الاستثمار .

٤. هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للملاءة المالية المقبولة في مؤشر العائد على الاستثمار .

١-٥- **الحدود الزمانية والمكانية :** تم اختيار شركة التأمين الوطنية (شركة العامة) موقع لاجراء البحث، نظراً لى تمتع به من ملاءة مالية جيدة ومن اعرق شركات التأمين العاملة في قطاع التأمين العراقي، وتم الاعتماد على البيانات المالية للفترة الزمنية من ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٩ ، بغية ان تكون مدة كافية لتحديد طبيعة العلاقة والاثر بين الملاءة المالية المقبولة وبين استثمارات شركة التأمين الوطنية.

١-٦- **مصادر البحث:** تم الحصول على البيانات المطلوبة لانجاز هذا البحث فيما يتعلق بالجانبين النظري والعملي من المصادر الآتية:

١. الكتب والابحاث العربية والاجنبية الموجودة في مكتبات الجامعات فضلا عن البحوث المنشورة على شبكة المعلومات الدولية.

٢. القوائم المالية والسجلات وتقارير السنوية التي تنشرها الشركة .

٣. المقابلات الشخصية مع مدراء الاقسام في الشركة عينة البحث من ذوي الاختصاص.

١-٧- منهج البحث :اعتمد الباحث في الدراسة الحالي على المنهج الاستقرائي للكتابات ذات العلاقة بأدبيات الدراسة، وعلى المنهج الوصفي التحليلي لاجراء البحث التطبيقية، وذلك من خلال وصف المتغيرات وتعبير عنها كمياً ونوعياً وبما يساعد على تفسير العلاقة بين تلك المتغيرات المبحوثة بالاعتماد على البيانات المالية للشركة.

١-٨- دراسات سابقة

تناولت عدد من الدراسات مفهوم الملاءة المالية والاستثمارات في شركات التأمين منها دراسة (الربيعي، ٢٠١٢) بعنوان (تقويم كفاءة الاستثمارات في شركات التأمين)، والتي هدفت الى قياس كفاءة إدارة الاستثمارات في شركات التأمين، إذ أجرى البحث مقارنة بين شركة التأمين الوطنية وبين شركة التأمين العراقية من حيث نشاط الاستثمار والعائد المتحقق لكل شركة، إذ اعتمد البحث على التقرير السنوية والميزانيات العمومية الصادرة اداة لجمع المعلومات، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من ابرزها (ان كل من الشركتين لا تتمتع بالمرونة الكافية للتوسع في الانشطة الاستثمارية كونها تتبع القطاع العام وترتبط بالقرارات المركزية التي تصدر عن وزارة المالية التي تعود ملكية تلك الشركات اليها)، ثم دراسة (الجنابي، ٢٠١٤)، بعنوان (تحليل الملاءة المالية وانشطة التأمين)، والتي هدفت الى تحليل وتشخيص واقع الملاءة المالية والتحقق من مدى كفاءة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، والتي اتخذت من شركة التأمين الوطنية عينة للبحث، واعتمد الباحث على البيانات المالية والسجلات فضلا عن التقرير السنوية ادوات لجمع البيانات وفق منهج التحليل المالي، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج كان من ابرزها ان شركة التأمين الوطنية تتمتع بملاءة مالية كبيرة وسياسة استثمارية معتدلة، إما دراسة (مرزه، ٢٠١٧) بعنوان (الالغاءات والتصفيات في وثائق التأمين على الحياة وأثرها في الملاءة المالية لشركات التأمين، فقد هدفت الى توضيح المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين بسبب حالات الالغاء وتصفية وثائق التأمين على الحياة، وتأثيرها في ملاءة تلك الشركات، وقد كانت شركة التأمين العراقية عينة البحث كونها متخصصة في تأمينات الحياة، واستخدم الباحث البيانات المالية والاستبانة ادوات لجمع البيانات المطلوبة لانجاز البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكان من ابرز نتائج البحث ان الالغاءات والتصفيات من المخاطر التي تهدد الملاءة المالية لشركات التأمين على الحياة، وقد اتفقت تلك الدراسات على هدف مشترك إلا هو أهمية الملاءة المالية في نمو استثمارات شركات التأمين.

٢- الاطار النظري للبحث

٢-١- مفهوم الملاءة المالية في صناعة التأمين: تعد الملاءة المالية من اهم الدعامات الساندة لشركات التأمين، إذ يمثل قوة ومثانة المركز المالي للشركة بمثابة الملجأ الاخير لها في حالة تكبدها خسائر غير متوقعة، خلال السنوات الاخيرة صبت هيئات الاشراف والمراقبة التي تتولى عملية الاشراف والمتابعة على قطاع التأمين، وعلى مستوى جميع دول العالم جل اهتمامها بوضع مقاييس تساعد في التحقق من مستويات الملاءة المالية للشركات التي تزاول اعمال التأمين المختلفة، سواء كانت شركات التأمين على الحياة او تأمين الممتلكات وأيضا شركات إعادة التأمين، بهدف حماية مصالح كل من حملة وثائق التأمين والمساهمين والاطراف الاخرى المتعاملة معها ولصالح تلك الشركات ايضا.

أن الملاءة المالية بمفهومها العام تعني ان الايرادات بضمنها عوائد الاستثمار قادرة على ان توفي بالتزامات الشركة في مواعيد استحقاقها، وتشير الملاءة المالية ايضا الى الرصانة المالية للشركة والربحية على المدى الطويل الاجل، فضلا عن النمو المتوقع في الاعمال (Daykin Et Al,1984;283)، إما في صناعة التأمين فأن مستقبل شركات التأمين يعتمد على الملاءة المالية، إذ أنها تتمثل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها فضلا عن مدى استعداد وجاهزية الشركة لدفع مبالغ

التعويضات الكبيرة للمؤمن لهم فور تحقق الخسائر المؤمن ضدها مهما كان حجمها دون ان تؤدي عملية التسديد الى تعثرها او توقفها وحتى افلاسها (ميقاتي، ١٩٩٢:٦٤) وجاء تعريف الملاءة المالية في قاموس **Oxford English Dictionary** بأنها:

[وجود الاموال الكافية لمواجهة المطالبات المحتملة]، بمعنى الاصول اكبر من الخصوم (Lodewijk,2015:11)، وتعد الملاءة المالية من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين، ويرجع ذلك الى انهيار وافلاس العديد من شركات التأمين، نتيجة المنافسة الشديد بينها والافراط في استخدام الاحتياطات الفنية (الهالي، ٢٠٠٨: ٨١).

٢-١-٢- أهمية الملاءة المالية في صناعة التأمين : تتجلى أهمية الملاءة المالية بالنقاط الآتية :

أولاً: حماية مصالح حملة وثائق التأمين (المؤمن لهم) عن طريق الوفاء بمسئولياتهم وقت تحققها .

ثانياً: ضمان بقاء واستمرار نشاط شركات التأمين ونجاحها لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، إذ إن الملاءة المالية من الامور المؤثرة في صناعة التأمين بشكل كبير (عبود واخرون، ٢٠١٩: ١٧٥).

ثالثاً: تعزيز الهيكل المالي للشركة، بجذب رؤوس اموال المستثمرين والقروض بشروط ميسرة عن طريق بيان جوانب الملاءة المالية في التقارير والكشوفات المالية والذي ينعكس ايجاباً بتحسين عائدات الاستثمار.

رابعاً: زيادة النمو والربحية للشركة، عن طريق خلق قيمة مالية اكبر للشركة واستغلال الفرص المناسبة لزيادة العائد وتقليل التكاليف بأنواعها.

خامساً: طبيعة الخدمة التأمينية كونها خدمة غير ملموسة ترتبط بحادث احتمالي مستقبلي قد يتحقق او لا يتحقق، لذا يسعى طالب التأمين لمعرفة المركز المالي للشركة وملاءتها قبل ابرام عقد التأمين معها (طعيمة، ٢٠٠٢: ٢٩٨).

سادساً: التخفيف من حدة المخاطر، اذ ان الامام والدراية بطرائق إدارة الملاءة المالية تساعد على تبني الاستراتيجيات التي تقلل من التعرض لمخاطر الملاءة المالية (EuropeanU.A,2008;12).

٢-١-٣- الاخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين: بينت نظرية راس المال على اساس المخاطر أن الاخطار المؤثرة

في الملاءة المالية تنقسم الى اربعة مجموعات هي (مخاطر الاكتتاب، مخاطر الاستثمار، مخاطر الائتمان ، مخاطر متنوعة) وتعد مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار من اهم المخاطر المؤثرة لملاءة شركات التأمين، إذ تعتبر الطريقة التي يتم بها الاكتتاب بالاخطار العامل الاول المؤثر في متانة وقوة المركز المالي لشركات التأمين يليه مخاطر الاستثمار (عبود واخرون ٢٠١٩: ١٩٦) ونبين ادناه مفهوم تلك المخاطر:

أولاً. **مخاطر الاكتتاب:** تمثل مخاطر الاكتتاب (المخاطر الفنية) كما يسميها بعض المختصين في صناعة التأمين، بزيادة متوسط قيمة المطالبات الفعلية للتعويضات المقدمة من قبل المؤمن لهم عن القيمة المتوقعة للتعويضات عند اصدار وثائق التأمين، ولتجنب هذا الخطر يجب على المكتتب التحوط جيداً من الانتقاء العكسي (ضد شركة التأمين) والذي يمارسه المؤمن لهم ذوي فرصة خسارة اعلى من المتوسط الباحثين عن التأمين عند الاسعار المعيارية (المتوسطة)، والتي تؤدي الى مستويات خسارة اعلى من المتوقع، ويمكن التحكم بهذا الخطر عن طريق الاكتتاب الحذر وذلك بتصنيف طالبي التأمين الى فئتين، الفئة التي تحقق معايير الاكتتاب يتم قبول التأمين لهم بالأسعار المتعارف عليه، وخلاف ذلك يتم رفض اجراء التأمين لهم او فرض قسط اضافي (ريجدا، ٢٠٠٦: ٥٩)، وتتبع أهمية الاكتتاب من كون ان نتائج الاكتتاب الجيد مهمة لبقاء ونمو شركة التأمين دون ان تتعرض الى خطر الافلاس، وبشكل عام يمكن القول بانه توجد علاقة قوية بين حجم الاقساط المكتتب بها ومستوى الملاءة، اذ ترى هيئة التصنيف العالمية A.M.Best ان مخاطر الاكتتاب هو السبب الرئيسي في العسر المالي لشركات التأمين الامريكية (ابو بكر، ٢٠١١: ٦١).

ثانياً. **مخاطر الاستثمار:** تُعد المخاطرة عنصراً مهم من العناصر التي يتوقف عليها اتخاذ القرار الاستثماري، نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط العائد بالمخاطرة، ويقصد بمخاطر الاستثمار احتمال عدم تحقيق عائد او احتمال تحقيق خسائر رأسمالية (علوان، ٢٠٠٩: ٦١)، وبأنها عدم التأكد من العائد سواء من حيث الحجم، انتظامه، توقيت الحصول عليه او من جميع تلك الامور، وبأنها درجة التباين والاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة، إذ كلما زاد التباين زادت المخاطرة (موسى واخرون، ٢٠١٢: ٣٨).

٢-١-٤- هامش الملاءة المالية في قطاع التأمين العراقي :تم تحديد هامش الملاءة المالية المقبولة من شركات التأمين العاملة في العراق، بموجب المادة (١/أولاً-ب) من تعليمات تنفيذ قانون تنظيم اعمال التأمين الصادر بالامر رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٠٢٧ لسنة/٢٠٠٦ وفق المعادلة الآتية :

الملاءة المالية المقبولة= الملاءة المالية المتوفرة / الملاءة المالية المطلوبة * ١٠٠

مع الاخذ بالاعتبار الآتي:

١. الملاءة المالية المتوفرة= الموجودات - المطلوبات عدا حقوق المالكين التي تمثل (رأس المال، الاحتياطيات العامة واحتياطي الطوارئ)

٢. الملاءة المالية المطلوبة تحسب وفق الآتي:

أولاً. في فرع التأمين على الحياة الفردي تكون من حاصل جمع مبلغ النسبتين ٠,٣ % من اجمالي مبالغ التأمين للعقود السارية و ٤% من الاحتياطي الحسابي .

ثانياً. في فروع التأمين كافة عدا فرع الحياة الفردي نسبة ٢٠% من الاقساط المحفظ بها بضمنها اقساط اعادة التأمين الواردة، او نسبة ٢٥% من صافي التعويضات التحميلية (مجموع التعويضات المدفوعة بضمنها تعويضات اعادة التأمين الواردة واحتياطي التعويضات الموقوفة) ايهما اكبر.

٢-٢- الاستثمار

٢-٢-١- مفهوم وتعريف الاستثمار: كلمة الاستثمار في اللغة مشتق من الفعل استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، واصله من الثمر وله عدة معاني منها ما يحمله الشجر، وما ينتجه ومنها الولد إذ يقال الولد ثمرة القلب ومنها انواع المال ويقال استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) اي استخدمه في الانتاج، أما في الاصطلاح فيقصد به استخدام الاموال في الانتاج مباشرة عن طريق شراء المكائن والآلات، او بطريقة غير مباشرة عن طريق شراء الاسهم والسندات (علوان، ٢٠٠٩: ٢٩).

إن الاستثمار عملية اقتصادية مدروسة من قبل الاشخاص والمنظمات والحكومات، يقوم على اسس علمية والخبرة المتراكمة بتوجيه الاصول المالية والمعلوماتية والطاقات البشرية بهدف تحقيق عوائد مستقبلية، بتدفقات مستمرة تحقق قيمة تتجاوز قيمة الاستثمار الاولي في ظل ظروف مقبولة من المخاطرة وعدم التأكد (معروف، ٢٠١٥: ١٧) .

تتفق معظم النظريات الاقتصادية على اهمية الاستثمار في تحقيق التطور الاقتصادي، إذ وفقاً للمفهوم الاقتصادي يعرف الاستثمار بأنه [التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى انتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته]، او هو "ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك الذي يعاد استثماره في العمليات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وتوسيعه، مما يحقق اضافة حقيقية لأقتصاد البلد ويسمى بأجمالي الاستثمار" (ال شبيب، ٢٠١٥: ١٥)، أما من وجهة نظر الادارة المالية فإن الاستثمار يتمثل في مجموعة النفقات التي تؤدي عبر الزمن الى توليد عوائد تمكن من تغطية النفقات الاولية التي يستلزمها المشروع، اذ ان الاستثمار بالمفهوم المالي يرتبط برصيد التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع، وكتعريف محاسبي يقصد بالاستثمار كل منتج مادي أو غير مادي قامت المنظمة بشراؤه او انجازه بهدف الى البقاء لدى المنظمة بنفس الشكل ودون تغيير خلال مدة حياته (هوارى واخرون، ٢٠١٢: ٤٢) .

٢-٢-٢- أهمية الاستثمار Importance of Investing : تأتي اهمية الاستثمار من الخصائص التي يتصف بها (ال شبيب، ٢٠٠٧ : ٢٦٨) وكما يأتي :

١. يترتب على اتخاذ القرارات الاستثمارية اعباء مالية ضخمة ولفترة زمنية طويلة مثل بناء مصنع او اضافة خط انتاجي جديد.
٢. تتعرض النفقات الاستثمارية الى درجة كبيرة من المخاطرة كونها لا تعطي عائد خلال فترة قصيرة من الزمن.
٣. يتطلب الاستثمار متابعة وتقييم الاحداث المستقبلية والتنبؤ بها، وهي عملية معقدة لارتباطها بمتغيرات لا يمكن السيطرة عليها كالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤. تتطلب القيام بدراسات جدوى اقتصادية لغرض اجراء المقارنة مع الاستثمارات البديلة .
٥. يصعب الرجوع عنه او تبديله بسبب ضخامة الاموال المستخدمة، مما يؤدي الى خسائر كبيرة في حالة اتخاذ القرار الخاطئ او غير محسوب بصورة جيدة.

٢-٢-٣- ادوات الاستثمار :تعرف أدوات الاستثمار بأنها الوسائل التي يستعين بها المستثمرين لتوظيف اموالهم في الاسواق والتي قد تأخذ شكل اصولاً حقيقية او مالية من اجل تعظيم العائد على تلك الاستثمارات (شموط ،٢٠١٠:١٣٥) وتتعدد ادوات الاستثمار وتتنوع إلا ان اكثرها اهمية وتداول هي :

أولاً: الاوراق المالية: وتشمل الاسهم بأنواعها، السندات المالية، اذونات الخزينة، الاوراق التجارية وشهادات الايداع.
ثانياً: العقارات: إذ يسعى المستثمرين الى الربح زائد الامان لأموالهم المستثمرة، وهو أمر بالإمكان تحقيقه من خلال الاستثمار بالعقارات بدرجات متفاوتة، ويتم الاستثمار فيها بشكلين اما مباشر بشراء عقار حقيقي (مباني) مثلاً، او بشكل غير مباشر عندما نقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري، او المشاركة في محفظة مالية لأحدى صناديق الاستثمار العقارية (John & Other,2013:19)

ثالثاً: السلع: تعد احدى ادوات الاستثمار المهمة التي تتمتع بمزايا اقتصادية مهمة، مثل سوق الشاي السيلاني في سيريلانكا وسوق الذهب في لندن، ولا بد ان تتوفر شروط معينة في السلعة لكي يتم التعامل بها، منها ان تكون السلع متجانسة، ولها القابلية على التصنيف والترتيب في درجات حسب نوعها، مثلاً يصنف القطن درجة اولى وثانية ، والنفط الى برنت وعمان والخليج، واخراً ان يتم التعامل بها من قبل عدد كبير من البائعين والمشتريين (ال شبيب،٢٠٠٩:٥٦) .

رابعاً: المشاريع الاقتصادية : يُقبل المستثمرين على المشاريع الاقتصادية لاستخدامها كاداة استثمارية مربحة، والتي من الممكن ان تتنوع بين مشاريع تجارية وخدمية وصناعية مختلفة، وذلك لسببين اولها توفير دخل ثابت ومستمر، والثاني ارتفاع درجة الامان (الوطيان،١٩٩٠:٤٣).

خامساً: القروض: يمكن تعريف القروض على أنها الثقة التي توليها المؤسسة المالية لشخص معين، إذ تضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة من الزمن يتفق عليها بين الطرفين، لقاء عائد معين تحصل عليه يتمثل في فائدة القرض(بوعبدلي،٢٠١٥:٧١).

٢-٢-٤- التخطيط لعملية الاستثمار: قبل البدء بعملية الاستثمار يتوجب على المدير المالي في الشركة تطوير خطة اقتصادية تكون الاساس التي تترجم عن طريقها الاهداف الاستثمارية، وبالنظر لأهمية وخطورة وضع الاهداف الاستثمارية فأن هناك اعتبارات أساسية يجب ان تراعى عند وضع الاهداف الاستثمارية ومن اهمها (الدوري،٢٠١٠:٢٦) :

أولاً: المخاطرة وسلامة رأس المال **Risk and Safety of Principle** : بمعنى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار حجم المخاطرة التي نكون مستعدين لقبولها، لذا فأن المستثمرين الذين يرغبون بمخاطرة منخفضة سوف يخصصون نسبة عالية من استثماراتهم في ادوات الدين قصيرة الاجل، بينما المستثمرين المجازفين يمكن ان ينظروا الى أدوات الدين طويلة الاجل كهدف لاستثماراتهم.

ثانياً: الدخل الجاري مقابل ارتفاع قيمة رأس المال **Current Income Verus Capital Appreciation**

ان المستثمر الذي يرغب بدخل جاري يمكن ان يختار الاستثمار في الشركات التامة النمو التي تحقق عوائد منتظمة كما في شركات النفع العام، إما المستثمر الذي يبحث عن ارباح سريعة، فتكون نظرتة متجهها نحو شركات التكنولوجيا مثلاً، التي يمكن ان لا تكون لديها توزيعات نقدية، ولكن يأمل المستثمر بزيادة في القيمة للحصول على ارباح رأسمالية.

ثالثاً: السيولة **Liquidity**: على المستثمرين ان يحددوا بعناية وضعهم الاستثماري لتحديد احتياجاتهم للسيولة، إذ تقاس السيولة بقدرة المستثمر على تغطية استثمار معين بالنقد خلال وقت قصير نسبياً، ومما لا شك فيه ان معظم الاصول المالية توفر درجة عالية من السيولة ولكن ذلك لا يمكن تحقيقها في الاصول العقارية.

رابعاً: العوامل التشريعية والتنظيمية Ligal and Regulatory Factors: ان عملية الاستثمار والاسواق المالية بشكل عام تكون منظمة على مستوى عالي وتعمل في ظل القوانين والتشريعات، إلا انه في بعض الاحيان نجد ان هذه القوانين تعطل او تعيق تحقيق استراتيجيات الاستثمار، مما يتطلب مراعاة تلك القوانين والانظمة عند وضع الاهداف الاستثمارية.

٣- الجانب التطبيقي

٣-١- قياس الملاءة المالية ومؤشرات القرار الاستثماري في شركة التأمين الوطنية: نبين في هذا القسم من البحث طريقة احتساب الملاءة المالية المقبولة من شركة التأمين الوطنية باعتبارها احدى الشركات التي تعمل ضمن قطاع التأمين العراقي، ومؤشرات النشاط الاستثماري فيها.

استناداً الى التعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠٠٦، الصادرة بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ يتم التوصل الى الملاءة المالية المقبولة عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{الملاءة المالية المقبولة} = \text{الملاءة المالية المتوفرة} / \text{الملاءة المالية المطلوبة} * ١٠٠$$

على ان لا تقل نسبة الملاءة المقبولة عن ١٠٠%، ولغرض التوصل الى الملاءة المالية المقبولة من شركة التأمين الوطنية علينا احتساب الملاءة المتوفرة والمطلوبة عن طريق الخطوات الآتية:

أولاً: الملاءة المالية المتوفرة: تعكس الملاءة المالية المتوفرة قدرة شركة التأمين على الايفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، وتحتسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الملاءة المالية المتوفرة} = \text{الموجودات} - \text{المطلوبات (عدا حقوق الملكية)}$$

إذ تمثل حقوق الملكية هنا (رأس المال المدفوع، الاحتياطيات العامة، احتياطي الطوارئ)، والجدول (١) يبين لنا احتساب الملاءة المالية المتوفرة للشركة خلال السنوات عينة البحث:

جدول (١) الملاءة المالية المتوفرة / مليون دينار

السنة	الموجودات (١)	المطلوبات (٢)	الملاءة المالية المتوفرة (٢-١)
٢٠١٠	١٢٨٥٣١	٤٣١٠٥	٨٥٤٢٦
٢٠١١	١٧٨٣٨٥	٥٤٤١٨	١٢٣٩٦٧
٢٠١٢	٢٠٣٤٥٢	٥٨٧٥٦	١٤٤٦٩٦
٢٠١٣	٢٣٩٠٠٨	٧٣٩٤٢	١٦٥٠٦٦
٢٠١٤	٢٦٨٧٨١	٨٨٣١٨	١٨٠٤٦٣
٢٠١٥	٢٦١٣٥٦	٨١٢٦٦	١٨٠٠٩٠
٢٠١٦	٢٧٧٠٥٠	٨٠٢٥٨	١٩٦٧٩٢
٢٠١٧	٢٨٠٩٣٥	١٠٩٤٩٩	١٧١٤٣٦
٢٠١٨	٢٦٨٥٨٢	١١٠٤٧٦	١٥٨١٠٦
٢٠١٩	٢٧٢٧٤١	١١٦٨٢٢	١٥٥٩١٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

من الجدول السابق يتبين لنا توفر ملاءة مالية كبيرة للشركة خلال السنوات عينة البحث وشهدت تطور كبير خلال السنوات من (٢٠١٠ الى ٢٠١٦) حتى بلغت (١٩٦٧٩٢) مليون دينار في عام ٢٠١٦، إلا انها تراجعت قليلا خلال السنوات اللاحقة لتبلغ (١٧١٤٣٦-١٥٥٩١٩) على التوالي.

ثانياً: الملاءة المالية المطلوبة: تعكس الملاءة المالية المطلوبة حقيقة النشاط الفني للشركة، ويمكن ايجاد الملاءة المالية المطلوبة من خلال حاصل جمع النسب الآتية:

$$٣٠\% \text{ من اجمالي مبالغ عقود التأمين على الحياة الفردي} + ٤\% \text{ من الاحتياطي الحسابي} + ٢٠\% \text{ من الاقساط المحتفظ بها بضمنها اقساط الاعادة الواردة}$$

تأثير الملاءة المالية في استثمارات شركات التأمين / بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية

والجدول (٢) يبين احتساب الملاءة المالية المطلوبة من الشركة خلال السنوات عينة البحث
جدول (٢) احتساب الملاءة المالية المطلوبة / مليون دينار

السنة	٠,٣% من مبالغ عقود الحياة الفردي	٤% من الاحتياطي الحسابي	٢٠% من الاقساط المحتفظ بها	المجموع
٢٠١٠	١	١٧	١٢١١٢	١٢١٣٠
٢٠١١	٥	٢٢	١٦٦٦١	١٦٦٨٨
٢٠١٢	٤	٢٨	١٨٥١٦	١٨٥٤٨
٢٠١٣	٤	٣١	٢٥٢١٧	٢٥٢٥٢
٢٠١٤	٦	٦٨	٢٤١٤٢	٢٤٢١٦
٢٠١٥	٤	٢٠	١٨٥٨٤	١٨٦٠٨
٢٠١٦	١٢٩٦	٢٩	١٩٥٥٥	٢٠٨٨٠
٢٠١٧	٥	٣١	١٨٤٨٣	١٨٥١٩
٢٠١٨	٨	٣٣	١٦٠٤٧	١٦٠٨٨
٢٠١٩	٥٠	٢٤	١٧٤٣٨	١٧٥١٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

من الجدول (٣) يتم التوصل الملاءة المالية المقبولة من شركة التأمين الوطنية خلال السنوات عينة البحث.
جدول (٣) الملاءة المالية المقبولة للسنوات (٢٠١٩-٢٠١٠)

السنة	الملاءة المتوفرة (١)	الملاءة المطلوبة (٢)	الملاءة المقبولة % (٢/١)
٢٠١٠	٨٥٤٢٦	١٢١٣٠	٧٠٤,٢٥
٢٠١١	١٢٣٩٦٧	١٦٦٨٨	٧٤٢,٨٥
٢٠١٢	١٤٤٦٩٦	١٨٥٤٨	٧٨٠,١١
٢٠١٣	١٦٥٠٦٦	٢٥٢٥٢	٦٥٣,٦٧
٢٠١٤	١٨٠٤٦٣	٢٤٢١٦	٧٤٥,٢٢
٢٠١٥	١٨٠٠٩٠	١٨٦٠٨	٩٦٧,٨٠
٢٠١٦	١٩٦٧٩٢	٢٠٨٨٠	٩٤٢,٤٩
٢٠١٧	١٧١٤٣٦	١٨٥١٩	٩٢٥,٧٣
٢٠١٨	١٥٨١٠٦	١٦٠٨٨	٩٨٢,٧٥
٢٠١٩	١٥٥٩١٩	١٧٥١٢	٨٩٠,٣٥

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

ومن الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع نسب الملاءة المالية المقبولة للشركة بشكل كبير جداً، إذ بلغت خلال السنوات عينة البحث على التوالي (٧٠٤,٢٥%، ٧٤٢,٨٥%، ٧٨٠,١١%، ٦٥٣,٦٧%، ٧٤٥,٢٢%، ٩٦٧,٨٠%، ٩٤٢,٤٩%، ٩٢٥,٧٣%، ٩٨٢,٧٥%، ٨٩٠,٣٥%)، وهذا مؤشر مهم بالنسبة للشركة، يدل على متانة المركز المالي للشركة، وبما يدعم السياسة الاستثمارية للشركة، وقد كان لنمو الاحتياطيات بنوعها عبر العقود السابقة الدور الفاعل في هذه الملاءة الكبيرة.

٣-٢- مؤشرات النشاط الاستثماري في شركة التأمين الوطنية: يحظى النشاط الاستثماري لشركات التأمين باهتمام كبير من قبل الادارات العليا وهيئات الاشراف وحاملي وثائق التأمين وغيرهم من الجهات المتعاملة مع الشركة على حد سواء، وتم قياس نتائج النشاط الاستثماري للشركة خلال فترة البحث باستخدام المؤشرات الاتية :

أولاً: العائد على الاستثمار = العائد المتحقق / متوسط الاموال المستثمرة * ١٠٠
حيث ان متوسط الاموال المستثمرة = قيم الاصول الاستثمارية اول المدة + اخر المدة / ٢
والجدول (٤) يوضح معدل العائد على استثمارات الشركة خلال السنوات عينة البحث :

جدول (٤) معدل العائد على الاستثمارات للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)/مليون دينار

السنة	العائد على الاستثمار (١)	متوسط الاموال المستثمرة (٢)	نسبة العائد على الاستثمار (٢/١)
٢٠١٠	٤٨٧٨	٥٧٧٥٠	%٨
٢٠١١	٥٦٢٧	٨٦٨١٦	%٦,٤٨
٢٠١٢	٦٩٣٤	١٠٧٠٨١	%٦,٤٧
٢٠١٣	٦٦٧٩	١١٩٧١٤	%٥,٥٨
٢٠١٤	٨٠٦٥	١١٥٠٨٨	%٧
٢٠١٥	٧٢١٥	١٢٩١٣١	%٥,٦
٢٠١٦	٨٤٠٢	١٥٩٨٤٢	%٥,٢٥
٢٠١٧	٨٥١٢	١٦٠٨١٧	%٥,٣٠
٢٠١٨	٨١٢٠	١٥٠٨٢٠	%٥,٤٠
٢٠١٩	٨٧٥١	١٤٦٢١٣	%٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للشركة

ومن الجدول اعلاه، نلاحظ ان انخفاض نسبة العائد على الاستثمار خلال سنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) على التوالي (%٦,٤٨، %٦,٤٧، %٥,٥٨)، في حين شهد تحسن بسيط خلال عام (٢٠١٤) ليبلغ معدل العائد على الاستثمار (%٧)، إلا انه ما لبث ان عاد ليتراجع الى (%٥,٦، %٥,٢٥، %٥,٣، %٥,٤، %٦) خلال السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩)، وقد بلغ متوسط معدل العائد على الاستثمار ما نسبته (%٦,١)، مما يؤشر عدم كفاءة قرارات الاستثمار المتخذة من قبل الشركة، والذي يتطلب من الشركة التحري عن اسباب انخفاض العائد على الاستثمارات بالرغم من ضخامة المبالغ المخصصة للاستثمار. ثانياً: مؤشر تطور مبالغ الاستثمار : يقصد بتطور مبالغ الاستثمار الزيادة او النقص في معدل الفترة الحالية عن الفترة السابقة، وتعكس الاشارة الخاصة بهذا المعدل اتجاه التغيير، وفق المعادلة الآتية :

مبالغ الاستثمار السنة الحالية - مبالغ الاستثمار السنة السابقة * ١٠٠

مبالغ الاستثمار السنة السابقة

والجدول (٥) يوضح مؤشر تطور مبالغ الاستثمار المستثمرة من قبل الشركة خلال الفترة المبحوثة

جدول (٥) تطور مبالغ الاستثمار /مليون دينار

السنة	المبلغ المستثمر	مؤشر تطور مبالغ الاستثمار
٢٠١٠	٧٣٤٧١	%٥٥,٧٠
٢٠١١	١١٠١٦١	%٤٩,٩٣
٢٠١٢	١١٤٠٠٢	%٣,٤٨
٢٠١٣	١٢٩٤٨٥	%١٣,٥٨
٢٠١٤	١٠٠٦٩٢	%٢٢,٢٣-
٢٠١٥	١٥٧٥٧٠	%٥٦,٤٨
٢٠١٦	١٧١٢٦٣	%٨,٦٩
٢٠١٧	١٥٩٩٧٢	%٦,٥٩-
٢٠١٨	١٥٣٧١٠	%٣,٩١-
٢٠١٩	١٥٣٠٢٨	%٠,٤٤-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

ومن الجدول اعلاه يتبين ان الاعوام (٢٠١٠، ٢٠١١) شهدت نمواً كبيراً في حجم الاموال المخصصة للاستثمار، إذ ارتفع المبلغ المخصص للاستثمار من (٤٥٣٦٩) مليون دينار خلال عام (٢٠٠٩) الى مبلغ (٧٣٤٧١) مليون دينار في عام (٢٠١٠) ونسبة نمو بلغت (٥٥,٧%) نتيجة زيادة رأس المال المدفوع من (٢٠٠٠) مليون دينار الى (١٥٠٠٠) مليون دينار، وارتفاع رصيد الاحتياطيات الفنية من (٦١٠٤٨) مليون دينار الى (٧٥٤٠٨) مليون دينار، كذلك خلال عام (٢٠١١) شهد ارتفع حجم الاستثمارات الى (١١٠١٦١) مليون دينار ونسبة نمو (٤٩,٩٣%)، إما في عام (٢٠١٢) فقد نمت الاستثمارات بنسبة منخفضة بلغت (٣,٤٨%)، وخلال عام (٢٠١٣) ارتفعت الاستثمارات الى (١٢٩٤٨٥) مليون دينار ونسبة نمو (١٣,٥٨%)، إلا ان نمو الاستثمارات تراجع خلال عام (٢٠١٤) لتتخفف الى (١٠٠٦٩٢) مليون دينار حيث بلغت نسبة تراجعها (-٢٢,٢٣%)، وتعد سنة (٢٠١٥) ذات اعلى نسبة نمو شهدتها الاستثمارات، إذ ارتفعت الى (١٥٧٥٧٠) مليون دينار ونسبة نمو (٥٦,٤٨%) وامتد ذلك خلال سنة (٢٠١٦) ليكون اجمالي الاموال المخصصة للاستثمار (١٧١٢٦٣) مليون دينار بنسبة نمو (٨,٦٩%) عن العام الذي سبقه، إلا انها شهدت تراجع مستمر في الاعوام الثلاثة الاخير (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) حتى بلغت على التوالي (-٦,٥٩%، -٣,٩١%، -٤,٤٤%) نتيجة انخفاض رصيد الاحتياطيات الفنية في عام (٢٠١٧) وتراجع ايراد العمليات التأمينية في عام (٢٠١٨).

٣-٣-٣- اختبار الفرضيات : ان اجراء التحليل الإحصائي للبيانات يتطلب توفر شروط معينة اهمها توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً وقد تم اجراء اختبار (كولمكروف سميرنوف) واختبار (شابيرو ويلك) حيث تم اجراء الاختبار لكل من مؤشر الملاءة المالية المقبولة ومؤشرات النشاط الاستثماري وكما مبين في الجدول رقم (٦) ادناه:

جدول رقم (٦) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

اختبار شابيرو ويلك (S_W)		اختبار كولمكروف سميرنوف (K_S)		المتغير/ المؤشر
(P_value)	قيمة الاختبار	(P_value)	قيمة الاختبار	
٠.23	٠.90	٠.20	٠.18	الملاءة المالية المقبولة
٠.٣٧	٠.٩٢	٠.٠٩	٠.2٤	مبالغ الاستثمار
٠.٢٧	٠.٩١	٠.20	٠.2٢	العائد على الاستثمار
المصدر: اعداد الباحث باعتماد مخرجات برنامج (SPSS V26)				

يتبين من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي ان جميع قيم (P_value) المرافقة لكل من اختبار (كولمكروف سميرنوف) واختبار (شابيرو ويلك)، اكبر من مستوى المعنوية البالغ (٠,٠١)، مما يعني ان مؤشرات الملاءة المالية المقبولة ومؤشرات القرار الاستثماري تتبع التوزيع الطبيعي.

٣-٣-١- اختبار فرضيات الارتباط

أولاً. اختبار العلاقة الاحصائية بين مؤشر الملاءة المالية المقبولة ومؤشرات القرار الاستثماري، الجدول (٧) بين لنا معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول (٧) معاملات الارتباط بين مؤشرات الملاءة المالية المقبولة ومؤشرات النشاط الاستثماري

Y ₂ : مؤشر العائد على الاستثمار	Y ₁ : مؤشر مبالغ الاستثمار	Y	X
٠,٦٧*	٠,٨٢**	X ₁ : الملاءة المالية المقبولة	
العلامة (*) تشير الى ان الارتباط معنوي (دال احصائياً) بافتراض مستوى معنوية (0.05)، اي ان (P_value) اقل من (0.05).			
العلامة (**) تشير الى ان الارتباط معنوي (دال احصائياً) بافتراض مستوى معنوية (0.01)، اي ان (P_value) اقل من (0.01)، عدم وجود احدى العلامتين المشار اليهما اعلاه يشير الى ان الارتباط غير معنوي (غير دال احصائياً) اي لا يوجد ارتباط.			
المصدر: اعداد الباحث باعتماد مخرجات برنامج (SPSS V26).			

يلاحظ من الجدول اعلاه نتائج معامل الارتباط (بيرسون) بين مؤشر الملاءة المالية المقبولة ومؤشرات النشاط الاستثماري الآتي:-
أ. وجود علاقة ارتباط طردية قوية دالة احصائياً بين مؤشر الملاءة المالية المقبولة ومؤشر مبالغ الاستثمار، حيث بلغ معامل الارتباط (بيرسون) بينهما (٠,٨٢) وهو معامل ارتباط طردي من حيث الاتجاه (يعكس علاقة تبادلية بين المؤشرين أي ان زيادة احدهما ستؤدي الى زيادة الاخر)، وقوي كون قيمته ضمن المدى (٠,٧-١)، ومعنوي (دال احصائياً) تحت مستوى (٠,٠١) وكما مبين في مصفوفة الارتباط، مما يعني قبول الفرضية الأولى من فرضيات الارتباط التي تنص على: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الملاءة المالية المقبولة وبين مؤشر مبالغ الاستثمار.

ب. وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة دالة احصائياً بين مؤشر الملاءة المالية المقبولة ومؤشر العائد على الاستثمار، حيث بلغ معامل الارتباط (بيرسون) بينهما (٠,٦٧) وهو معامل ارتباط طردي من حيث الاتجاه (يعكس علاقة تبادلية بين المؤشرين أي ان زيادة احدهما ستؤدي الى زيادة الاخر)، ومتوسط كون قيمته ضمن المدى (٠,٥-٠,٧)، ومعنوي (دال احصائياً) تحت مستوى (٠,٠٥) وكما مبين في مصفوفة الارتباط، مما يعني قبول الفرضية الثانية من فرضيات الارتباط التي تنص على: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الملاءة المالية المقبولة وبين مؤشر العائد على الاستثمار.

ثانياً. اختبار اثر مؤشر الملاءة المالية المقبولة في مؤشرات القرار الاستثماري، والجدول (٨) يبين لنا نتائج تحليل الانحدار بين متغيرات البحث

جدول (٨) تحليل الانحدار لمؤشر الملاءة المالية المقبولة في مؤشرات النشاط الاستثماري

مخرجات تحليل الانحدار	Y ₁ : مؤشر مبالغ الاستثمار	Y ₂ : مؤشر العائد على الاستثمار	جدول رقم (٨) (X ₁) الملاءة المالية المقبولة
F	١٦,٥٧	٦,٦٢	
P_value	٠	٠,٠٣	
R ²	%٦٧	%٤٥	
A	-٤٧٥٤١,٤٨	١٢٨٨,٣٩	
B	٢١٥,٨**	٧,٢٣*	
العلامة (*) اعلى قيم معالم الانحدار (A,B) تشير الى ان المعلمة دالة احصائياً تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) اي ان (P_value) لاختبار (t) للمعلمة اقل من (٠,٠٥).			
العلامة (**) اعلى قيم معالم الانحدار (A,B) تشير الى ان المعلمة دالة احصائياً تحت مستوى معنوية (٠,٠١) اي ان (P_value) لاختبار (t) للمعلمة اقل من (٠,٠١).			
عدم وجود احدى العلامتين المشار اليهما اعلاه يشير الى ان قيمة المعالم غير معنوي (غير دال احصائياً) اي تساوي صفر.			

يلاحظ من نتائج تحليل اثر مؤشر الملاءة المالية المقبولة في مؤشرات النشاط الاستثماري الآتي:

أ. وجود اثر دال احصائياً لمؤشر الملاءة المالية المقبولة في مؤشر مبالغ الاستثمار، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (١٦,٥٧) وهي قيمة معنوية (دالة احصائياً) تحت مستوى معنوية (٠,٠١) حيث كانت قيمة (P_value) الخاصة باختبار (F) اقل من (٠,٠١)، مما يعني قبول الفرضية الاولى من فرضيات التأثير التي تنص على: هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للملاءة المالية المقبولة في مؤشر مبالغ الاستثمار، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي (٦٧%) مما يعني ان مؤشر الملاءة المالية المقبولة يفسر حوالي (٦٧%) من التغيرات التي تحصل في مؤشر مبالغ الاستثمار والمتبقي البالغ (٣٣%) يعود الى متغيرات اخرى وعامل الخطأ العشوائي، وكانت معادلة الانحدار الخطي البسيط على وفق الصيغة الاحصائية الآتية:

$$Y1 = 215,8 X1$$

يتبين من معادلة الانحدار الخطي البسيط اعلاه انه عند تغير مؤشر الملاءة المالية المقبولة بمقدار وحدة واحدة فإن مؤشر مبالغ الاستثمار يتغير بمقدار (٢١٥,٨) وحدة، وفي حالة كون مؤشر الملاءة المالية المقبولة مساوي للصفر فإن مؤشر مبالغ الاستثمار سيكون مساوي للصفر ايضاً.

ب. وجود اثر دال احصائياً لمؤشر الملاءة المالية المقبولة في مؤشر العائد على الاستثمار، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (٦,٦٢) وهي قيمة معنوية (دالة احصائياً) تحت مستوى (٠,٠٥) حيث كانت قيمة (P_value) الخاصة باختبار (F) اقل من (٠,٠٥)، مما يعني قبول الفرضية الثانية من فرضيات التأثير التي تنص على: هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للملاءة المالية المقبولة في مؤشر العائد على الاستثمار، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي (٤٥%) مما يعني ان مؤشر الملاءة المالية المقبولة يفسر حوالي (٤٥%) من التغيرات التي تحصل في مؤشر العائد على الاستثمار والمتبقي البالغ (٥٥%) يعود الى متغيرات اخرى وعامل الخطأ العشوائي، وكانت معادلة الانحدار الخطي البسيط على وفق الصيغة الاحصائية الآتية:

$$Y2 = 7,23 X1$$

يتبين من معادلة الانحدار الخطي البسيط اعلاه انه عند تغير مؤشر الملاءة المالية المقبولة بمقدار وحدة واحدة فإن مؤشر العائد على الاستثمار يتغير بمقدار (٧,٢٣) وحدة، وفي حالة كون مؤشر الملاءة المالية المقبولة مساوي للصفر فإن مؤشر العائد على الاستثمار سيكون مساوي للصفر ايضاً.

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤-١- الاستنتاجات: من ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث

- أ. انخفاض العائد الاستثماري المتأتي من استثمار اموال الشركة على الرغم من المبالغ الكبيرة الموجهة نحو الاستثمار، إذ لا تزيد نسبة العائد الى اجمالي الايرادات عن (٩%)، مما يعطي مؤشر على عدم كفاءة قرارات الاستثمار المتخذة من قبل الشركة خلال سنوات عينة البحث، واعتماد الشركة بشكل كبير على اقساط التأمين في تحقيق الإيرادات، الامر الذي قد يعرضها الى مخاطر الاعسار المالي في حال انخفاض ايراد النشاط التأميني.
- ب. تعد قرارات الاستثمار من اهم القرارات الاستراتيجية بعيدة الامد في شركات التأمين، لذي من المهم ان تبني على اسس علمية وخبرة عملية بهدف حماية موارد الشركة النادرة، والمتمثلة بأقساط التأمين واموال المساهمين، فضلاً عن انها تقيد الشركة بالتزامات لا يمكن التراجع عنها بدون تحمل خسائر مالية.
- ج. تمتلك الشركة ملاءة مالية قوية تؤهلها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه المتعاملين معها، فضلاً عن فائض نقدي يمكن الشركة من تشغيله في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق ارباح اضافية.

٤-٢- التوصيات :على وفق الاستنتاجات التي توصلنا اليها يمكن ان نوصي بالاتي:

١. اعادة تقييم الادوات الاستثمارية المستخدمة ، والعمل على وضع خطط استثمارية تستند الى دراسات جدوى الاستثمارية، وتأخذ بنظر الاعتبار ظروف السوق الحالية عند اختيار الادوات الاستثمارية في المستقبل.
٢. إلزام شركات التأمين بتقييم الملاءة المالية سنوياً، والافصاح عنها في التقرير السنوي للشركة، لما لها من اثر في تعزيز شفافية المعلومات المتاحة عن الشركة، فضلا عن طمأنة المؤمن لهم على حقوقهم، الامر الذي ينعكس ايجاباً على مكانة الشركة وجذب زبائن جدد مع الاحتفاظ بالزبائن الحاليين.
٢. الاخذ بنظر الاعتبار تبني المؤشرات المعتمدة في البحث لتقييم الملاءة المالية ونشاط الاستثمار في شركة التأمين الوطنية وباقي الشركات العاملة قطاع التأمين العراقي.

المصادر:

١. قانون تنظيم اعمال التأمين في العراق رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥
 ٢. الحسابات الختامية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩).
 ٣. التقارير السنوية لمجلس ادارة شركة التأمين الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩).
 ٤. عبود، سالم محمد، علوان، طلال ناظم، البلداوي، علاء عبد الكريم، "اقتصاديات التأمين"، ط١، دار الدكتور للعلوم ،بغداد، ٢٠١٩
 ٥. ابو بكر، عيد احمد، ادارة اخطار شركات التأمين، ط١ ، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١١.
 ٦. هوارى، معراج، عباس، بهناس، مجدل، احمد، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، ط١، كنوز المعرفة ، عمان، ٢٠١٢ .
 ٧. موسى، شقيري نوري، الزرقان، صالح طاهر، الحداد، وسيم محمد، الدويكات، مهند فايز، ادارة الاستثمار، دار المسرة للنشر، عمان، ٢٠١٢ .
 ٨. علوان، قاسم نايف، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ،ط١، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠٠٩ .
 ٩. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، ادارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، دار اثراء للنشر، عمان، ٢٠١٠
 ١٠. ريجدا، جورج، ادارة الخطر والتامين ، دار المريخ للنشر ، السعودية، ٢٠٠٦
 ١١. ال شبيب، دريد كامل، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧
 ١٢. طعيمة، ثناء محمد، محاسبة شركات التأمين، ط١، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢
 ١٣. بوعبدلي، احلام، سياسات ادارة البنوك التجارية و مؤشراتهما، ط١، عمان، ٢٠١٥
 ١٤. ال شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢
 ١٥. الوطيان، محمد، المدخل الى اساسيات الاستثمار، ط١، مكتبة فلاح، الكويت، ١٩٩٠ .
 ١٦. معروف، هوشيار، الاستثمارات والاسواق المالية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥ .
 ١٧. ميقاتي، سامي، حوا، خالد، الملاءة المالية لشركات التأمين المفهوم والمسؤولية، مجلة العربي للتأمين، مصر، العدد ٣٣ لسنة ١٩٩٢.
 ١٨. الهلالي، مبارك عبد القادر، استخدام التحليل في تقويم اداء شركات التأمين، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد ١١، ٢٠٠٨ .
19. Lodewijk Eikenhout, Resk management and performance in Insurance Companies , Master Thesis, Universty Of Twente, 2015, p11
20. C,D,Daykin,E.R Devitt ,M .R. Khan, Jp Mccaughan,1984,The Solvency Of General Insurance Companies,Journal of The Institute Of Actuareis ,vol 111, no 2
21. European University Association, Financially sustainable,https://eua.eu/resources/publications/651:fifnancially-sustainableuniversities towards-full-costing-in-european-